

العوامل المؤثرة على قرارات الاستثمار لدى المغتربين السودانيين في دول الخليج

العربي

د. حافظ جعفر حسن عبد الله

أستاذ الاقتصاد المساعد

الكلية التطبيقية، جامعة شقراء.

hafiz@su.edu.sa

hafizgafar2018@gmail.com

المستخلص

هدفت الدراسة الى معرفة أثر العوامل (الاقتصادية، السياسية والأمنية، الاجتماعية والبيئية) على القرارات الاستثمارية لدى المغتربين السودانيين في دول الخليج العربي، تمثل مجتمع الدراسة في المغتربين السودانيين في دول الخليج العربي، اعتمدت الدراسة على العينة العشوائية البسيطة، حيث بلغت العينة (212)، تم استخدام المنهج الوصفي والتحليلي والاحصائي، تم استخدام وسيلة الاستبانة للحصول على بيانات الدراسة.

تناولت الدراسة في إطارها النظري مفاهيم وقرارات الاستثمار، كما تناولت مقدمة تاريخية عن المغتربين السودانيين واسهاماتهم في الاستثمار. في الإطار العملي تم تحليل بيانات الدراسة بواسطة البرنامج الاحصائي (SPSS) للوصول الى نتائج وصفية ومن ثم اختبار الفرضيات.

في نهاية الدراسة توصلت الى نتائج اهمها وجود علاقة موجبة بين مجموعة العوامل المؤثرة وقرارات الاستثمار، علاقة موجبة قوية للعوامل الاجتماعية والبيئية، وموجبة ضعيفة للعوامل الاقتصادية. وعلاقة سالبة ضعيفة للعوامل السياسية والأمنية.

كما أوصت الدراسة بمجموعة من التوصيات أهمها العمل على تحسين البيئة السياسية والأمنية وترقية البنية التحتية، فضلاً عن الاهتمام بالنظام المصرفي وسوق المال للقيام بأدوار أكبر في اجتذاب استثمارات المغتربين، إضافة إلى تقديم حوافز حقيقية للمغتربين تشجع على الاستثمار.

الكلمات المفتاحية : العوامل الاقتصادية، العوامل السياسية والأمنية، العوامل

الاجتماعية والبيئية، قرارات الاستثمار، المغتربين السودانيين.

**Factors Affecting Investment Decisions of Sudanese
Expatriates in the Arab
Gulf Countries**

Dr.Hafiz Gafar Hassan Abdalla

Assistant Professor of Economics

Applied college , Shaqra university.

Abstract

The primary objective of this study is to investigate the factors affecting investment decisions (economic, political-security, and social-environmental) among Sudanese expatriates in the Arab Gulf countries. The study population consists of Sudanese expatriates in these countries, with a simple random sample of 212 participants, the study employs an analytical, descriptive and statistical approach. Data was collected using a questionnaire.

The theoretical framework addresses the concepts of investment and investment decision-making, the historical background of Sudanese expatriates, and their contributions to investment. In the practical framework, the study data were analyzed using the SPSS program to obtain descriptive and statistical results and to test the hypotheses.

The key findings of the study reveal a positive relationship between all factors and investment decisions. There is a strong positive relationship for social and environmental factors, a weak positive relationship for economic factors, and a weak negative relationship for political and security factors.

The study recommends improving the political and security environment, upgrading infrastructure, and paying attention to the banking system and financial market, and providing real incentives for Sudanese expatriates to encourage investment.

Key Words: Economic factors, political-security factors, social-environmental factors, investment decisions, Sudanese expatriates

مقدمة:

يمكن النظر الى قرار الاستثمار على أنه القرار الذي ينطوي على تخصيص قدر من الأموال في الوقت الحالي ولفترات زمنية مستقبلية بهدف تحقيق أرباح في المستقبل ويكون عرضه للمخاطر وعدم التأكد. كما أن قرارات الاستثمار تتأثر بمجموعة كبيرة من العوامل تحدث عنها النظرية الاقتصادية.

في السودان تعتبر فئة المغتربين من الفئات الهامة والفاعلة في الاستثمار باعتبار ما يتوفر لها من مدخرات. وفي ظل ندرة تدفق رأس المال الأجنبي تزداد أهمية استثمارات المغتربين السودانيين لسد هذه الفجوة في التراكم الرأسمالي. وبزيادة استثمارات المغتربين تتوفر العديد من المزايا الاقتصادية والمكاسب لكلا الطرفين ويتم معالجة الكثير من المشكلات الاقتصادية.

تناولت كثير من الدراسات الموضوع لكن من وجهة نظر عامة معتمدة على معلومات جزئية صادرة عن الجهات الرسمية وتفسيرات شخصية، لكن لم تتم دراسة حصلت على بياناتها الأولية من فئة المغتربين. وللتعرف على وجهة نظر المغتربين أنفسهم وعن تأثير العوامل المحددة لقراراتهم الاستثمارية لابد من دراسة الموضوع بطرح السؤال الرئيس حول أهمية وأثر العوامل المؤثرة على قرارات الاستثمار لديهم استنادا على بيانات أولية يتم الحصول عليها من المغتربين السودانيين، لبيان أثر تلك العوامل، ولتقديم نتائج واقعية تسهم في انتاج حلول مستقبلية فاعلة تفيد المغتربين والاقتصاد الوطني.

أهمية البحث:

تعتبر استثمارات فئة المغتربين في الخارج مصدرا هاما من مصادر التكوين الرأسمالي، وتتبع أهمية البحث من ضرورة معرفة اتجاهات العوامل المؤثرة في اتخاذ القرارات الاستثمارية للمغتربين السودانيين في الخليج العربي، للإفادة منها في تصميم سياسات اقتصادية وتهيئة مناخ استثماري جاذب للمساعدة في زيادة حجم هذه الاستثمارات.

مشكلة البحث:

هناك عوامل عدة تؤثر في اتخاذ القرارات الاستثمارية يمكن تصنيفها إلى ثلاث فئات رئيسية هي: (الاقتصادية، السياسية والأمنية، الاجتماعية والبيئية). تتمثل مشكلة البحث في دراسة أثر هذه العوامل في عملية اتخاذ القرار الاستثماري لدى المغتربين السودانيين في دول الخليج العربي. حيث لم يتم تناول هذه العوامل الثلاثة وأثرها في قرارات الاستثمار عند دراسة موضوع استثمارات المغتربين السودانيين. وعليه يمكن صياغة السؤال الرئيس للبحث كما يأتي: (ما أثر العوامل مجتمعة (الاقتصادية، السياسية والأمنية، الاجتماعية والبيئية) في قرارات الاستثمار لدى المغتربين السودانيين في دول الخليج العربي؟

ويمكن صياغة الأسئلة الفرعية الآتية:

1. ما أثر العوامل الاقتصادية في اتخاذ القرارات الاستثمارية لدى المغتربين السودانيين في دول الخليج العربي؟
2. ما أثر العوامل السياسية والأمنية في اتخاذ القرارات الاستثمارية لدى المغتربين السودانيين في دول الخليج العربي؟
3. ما أثر العوامل الاجتماعية والبيئية في اتخاذ القرارات الاستثمارية لدى المغتربين السودانيين في دول الخليج العربي؟

فرضيات البحث:

فرضية البحث: هناك علاقة بين تأثير العوامل مجتمعة (الاقتصادية، السياسية والأمنية، الاجتماعية والبيئية) في قرارات الاستثمار لدى المغتربين السودانيين في دول الخليج العربي.

تنبثق من الفرضية الرئيسة الفرضيات الفرعية الآتية:

الفرضية الفرعية الأولى: هناك علاقة بين العوامل الاقتصادية وقرارات الاستثمار.

الفرضية الفرعية الثانية: هناك علاقة بين العوامل السياسية والأمنية وقرارات الاستثمار.

الفرضية الفرعية الثالثة: هناك علاقة بين العوامل الاجتماعية والبيئية وقرارات الاستثمار.

أهداف البحث:

يهدف البحث بصورة رئيسة إلى بيان أثر العوامل المؤثرة مجتمعة في قرارات الاستثمار لدى المغتربين السودانيين في دول الخليج العربي. كما يهدف بصورة فرعية إلى الآتي:

1. معرفة العلاقة بين العوامل الاقتصادية وقرارات الاستثمار لدى المغتربين السودانيين في دول الخليج العربي.
2. معرفة العلاقة بين العوامل السياسية والأمنية وقرارات الاستثمار لدى المغتربين السودانيين في دول الخليج العربي.
3. معرفة العلاقة بين العوامل الاجتماعية والبيئية وقرارات الاستثمار لدى المغتربين السودانيين في دول الخليج العربي.

منهج البحث:

تم استخدام المنهج الوصفي والمنهج التحليلي والمنهج الاحصائي لتحليل البيانات.

حدود البحث:

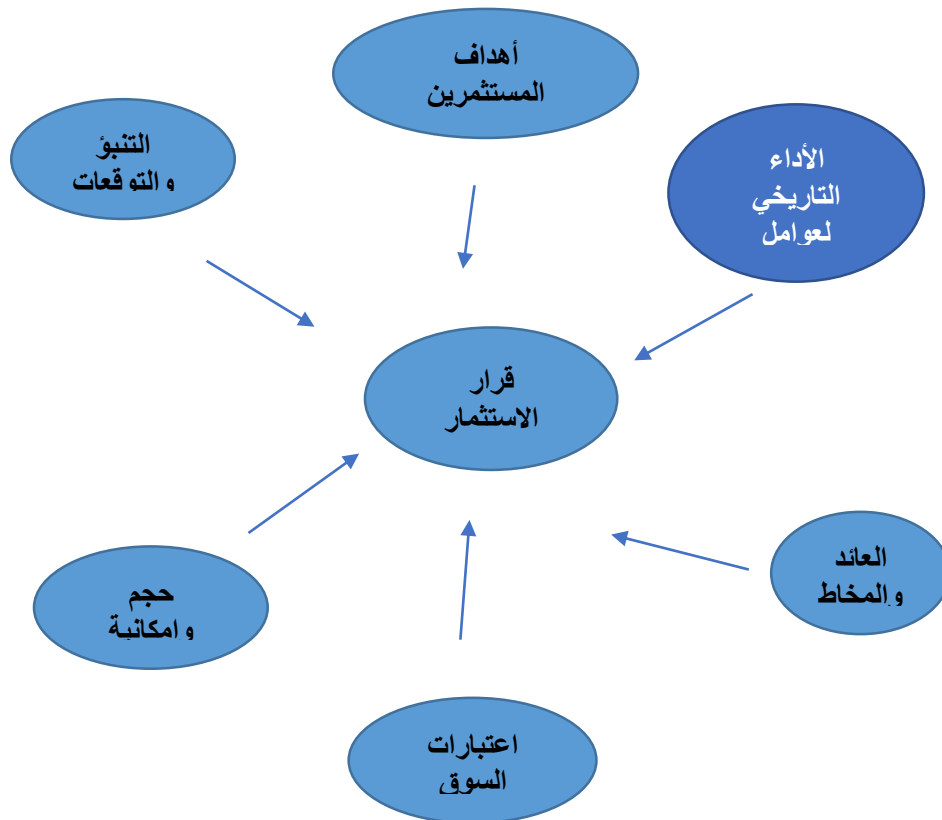
الحدود المكانية للمغتربين السودانيين في الخليج العربي.

وسائل جمع البيانات:

تم استخدام وسيلة الاستبانة وسيلة رئيسية لجمع البيانات. بالاعتماد على ليكرت الخماسي حيث يشير إلى (أوافق بشدة =5، أوافق =4، محايد=3، لا أوافق=2، لا أوافق إطلاقاً=1)

نموذج البحث:

شكل رقم (2) بيئة اتخاذ القرار الاستثماري



(Hiriyappa.B.2008)

أولاً: الدراسات السابقة:

1. دراسة: (Lord, Khaled Ali Abdul-Majeed. (2018)

تناولت الدراسة اقتصاديات الهجرة في جزئين رئيسيين: الأول تحويلات المغتربين ودورها في تعزيز ميزان المدفوعات، والثاني عوامل جذب مدخرات المغتربين للاستثمار في السودان. توصلت الدراسة الى نتائج أهمها أن هناك معوقات تحول دون جذب مدخرات المغتربين أهمها السياسات الاقتصادية غير المناسبة، ضعف البنية التحتية، ارتفاع معدلات التضخم. ضعف القوانين والتشريعات، المشاكل الأمنية.

2. دراسة: (Shawer, Ahmed Mahjoub. (2012)

قدمت الدراسة إطار نظري لمقومات الاستثمار في السودان في العام 2012م حيث اشار الباحث الى الاصلاحات الاقتصادية وأهمها سياسات التحرير الاقتصادي وبرامج الإصلاح الهيكلي، حيث استعرض ملامح من قانون الاستثمار للعام 2013م، والميزات والتسهيلات التي أتاحها القانون، وضمانات الاستثمار المضمنة في القانون. فيما يخص مساهمة المغتربين في الاستثمار فقد توصل الباحث الى أنها ضعيفة مقارنة بما تم من تحويلات. جملة مدخراتهم تقدر بحوالي 3 مليار دولار حسب إحصاءات جهاز شؤون السودانيين العاملين بالخارج. أوصت الدراسة بتوصيات لاستقطاب مدخرات واستثمارات المغتربين في الخارج أهمها انشاء مركز معلومات مركزي مرتبط بالسفارات في الخارج، وانشاء حاضنات للاستثمار للمغتربين عبر جهاز شؤون السودانيين العاملين في الخارج، وتقديم حوافز ودعم للمشروعات، وتسهيل الإجراءات المتعلقة بالاستثمار، وتعظيم دور الجهاز المصرفي في استقطاب مدخرات المغتربين.

3. دراسة: (Madawi, Siddiq Mohammed Ahmed. (2016)

هدفت الدراسة إلى الكشف عن تحويلات واستثمارات المهاجرين السودانيين. وارتكزت الدراسة على عدة عناصر، ركز العنصر الأول على بدايات وتطور الهجرة، حيث لم

يعرف السودانيون الهجرة إلى الخارج بأعداد كبيرة إلا في منتصف سبعينات القرن الماضي. وتطرق العنصر الثاني إلى حجم الهجرة وأهم المهاجر. وتصدى العنصر الثالث إلى تحويلات المهاجرين، ودورها السابق. وأشار العنصر الرابع إلى التحويل غير الرسمي. وكشف العنصر الخامس عن مستوي التحويلات. وتطرق العنصر السادس إلى استثمارات المهاجرين ودور الدولة. وحدد العنصر السابع مجالات وحجم الاستثمارات. واختتمت الورقة بالتأكيد على أن المغتربين افادوا من المشروعات الإنتاجية ذات الأولوية في الدولة وافاد الاقتصاد الوطني من توظيف مدخراتهم.

4. دراسة: (Adawi, Ahmed Rifaat. (2012))

تناولت الدراسة تطوير السياسة المالية والنقدية لاجتذاب استثمارات المغتربين كأحد أهم البدائل المطروحة خاصة بعد فقدان السودان 75% من موارده النفطية بعد انفصال جنوب السودان وما خلفه من تداعيات اقتصادية سلبية. تطرقت الدراسة للأزمة المالية العالمية 2008م وتداعياتها على الدول وخاصة السودان، وحددت المغتربين كأحد الحلول للخروج من الأزمة. وتعرض الباحث لمعوقات الاستثمار للمغتربين وأهمها تقلبات سعر الصرف، وضعف السياسة النقدية الجاذبة لمدخرات المغتربين عبر النظام المصرفي مما يجعل أكثر تعاملاتهم تتم خارج الجهاز المصرفي، كذلك تدني معدلات العائد على الاستثمار الصناعي والزراعي مما يجعل المضاربة في العقار والذهب خيارات جاذبة للمغتربين. وتوصل الباحث أيضا الى ضعف استثمارات المغتربين كماً وكيفاً، وتركزها في قطاع الخدمات وذلك بسبب عدم وجود رؤية اقتصادية لتوجيه الاستثمارات، وعدم الاستقرار السياسي واتساع المهددات الأمنية وضعف البنيات التحتية. أوصت الدراسة بتوصيات أهمها التعويم الكامل لسعر الصرف، وتقديم حوافز جاذبة للودائع المصرفية وتحسين وزيادة الالتزام بتنفيذ قانون الاستثمار حيث أن ترتيب السودان عربياً رقم 14 من حيث الجذب الاستثماري، وكذلك أوصت الدراسة بإنشاء آلية مشتركة بين جهاز شؤون السودانيين العاملين في

الخارج وجهاز الاستثمار، وإنشاء مصرف متخصص بتحويلات المغتربين وضع سياسات تحفيزية للقطاعات المستهدفة للاستثمار.

5. دراسة: (Saleh, Ahmed Al-Tijani. (2011))

تناولت الدراسة دور وأهمية الاستثمار بصورة عامة. وأفردت جانباً لاستثمارات المغتربين. حيث قدم البحث إطاراً نظرياً لمفهوم الاستثمار ودوره في التنمية الاقتصادية للفترة من 2003-2011م. وفيما يخص استثمارات المغتربين توصل الباحث إلى أن أهم مجالات الاستثمار للمغتربين خلال الفترة من 2003 إلى 2011 تركزت في القطاع الخدمي خاصة مجال المطاعم والمدارس والنقل. إن مساهمة المغتربين في الاستثمار ضعيفة للغاية مقارنة بالاستثمار الأجنبي، ويرجع ذلك إلى ضعف الرواتب التي يتلقونها وضعف مبالغ نهاية الخدمة. كما أن هناك كثير من المشاكل والمعوقات الإدارية والسياسية، كذلك ضعف القوانين، وعدم إشراك المغتربين في مشروعات جهاز شؤون المغتربين في الخارج، وعدم دعم المغتربين في تقديم الضمانات اللازمة للتمويل.

6. دراسة: (Abu Rashed, Aseel Jamal, & Al-Hamouri, Qasim Mohammed)
Nazal. (2016))

هدفت الدراسة إلى بيان أهمية تحويلات المغتربين وأثرها في سوق العقار في الأردن خلال لفترة (1990-2015)، واعتمدت منهجية الدراسة طريقة الانحدار الذاتي لفترات الابطاء الموزعة. وأظهرت النتائج الأثر الإيجابي لحالات المغتربين على سوق العقار في الأردن كما أظهرت الأثر الإيجابي للمتغيرات المستقلة مجتمعة في الاستثمار في سوق العقار في الأردن، باستثناء معدل الفائدة الحقيقي. حيث أن ارتفاع حالات المغتربين الأردنيين (1%) يؤدي إلى زيادة الاستثمار في سوق العقار في الأردن بنسبة (1.40%)، كما أظهرت الدراسة استقرار ونمو القطاع العقاري خلال فترة الدراسة، كما أظهرت الدراسة اهتمام الأردن بالمغتربين وحوالاتهم اعتماداً على المصادر الرسمية. أوصت الدراسة بتشجيع البنوك المحلية أن تفتح فروعاً لها

بالخارج لخدمة المغتربين الأردنيين، وتقديم أسعار فائدة وإعفاءات ضريبية تشجيعية لهم، كما أوصت بضرورة الاهتمام بدراسة لقطاع العقاري وتنظيمه.

7. دراسة: (Labaki, Butros Antoine. (2008))

تناولت الدراسة بالتحليل الانتشار اللبناني بالداخل والخارج وتوزيعاته، وأشارت إلى دور المغتربين اللبنانيين من عدة أوجه. أولها الاقتصادي المتمثل في حجم تحويلات المغتربين للداخل اللبناني، وكذلك حجم استثماراتهم في شراء العقار، والمساهمة في الشركات حيث أوضح أن المساهمة الأكبر في إنشاء المشاريع الاستثمارية كانت من المغتربين في دول الخليج العربي، تليها إفريقيا جنوبي الصحراء، ثم أمريكا اللاتينية. حيث أسهموا في إنشاء المصارف والشركات العقارية، كما أسهموا في مشاريع الخدمات العامة مثل التعليم والصحة. واستعرض الباحث جداول تبين أرقام المساهمات التي قام بها المغتربون اللبنانيون في عدة مجالات اقتصادية. وأخيراً تعرض الباحث لدور المغتربين في المساهمة السياسية.

8. دراسة: (Al-Najjar, Jameel Hassan. (2017))

تناولت الدراسة العوامل السلوكية المؤثرة في عملية اتخاذ القرار لدى المستثمرين الأفراد داخل سوق رأس المال الفلسطيني. حيث استخدمت المنهج الوصفي والتحليلي. اعتمدت الدراسة على عينة عشوائية من المستثمرين الأفراد في سوق رأس المال الفلسطيني من خلال شركات الوساطة العاملة في فلسطين. أوهم نتائج الدراسة وجود أربعة عوامل سلوكية تؤثر في قرارات المستثمرين الأفراد داخل سوق رأس المال هي: الاستدلال، والتوقع، وعامل، وعامل القطيع.

توصلت الدراسة أيضاً إلى أن العوامل السلوكية تؤثر إيجاباً في أداء المحفظة الاستثمارية. وأخيراً أوصت الدراسة بضرورة تفهم المستثمرين الأفراد داخل سوق رأس المال الفلسطيني للعوامل السلوكية كافة، المنصوص عليها في نظرية التمويل السلوكي والتي توجه قراراتهم داخل السوق.

9. (Habib, Hebat Mohammed, & Al-Subarea, Fares Nasser. (2012):

تناولت الدراسة أثر إدارة السيولة في قرارات الاستثمار في الشركات الصناعية، بحيث تم اختبار المتغيرات المستقلة المتمثلة في دورة التحويل النقدية والتدفقات النقدية ومخاطر السيولة، وبيان أثرها في المتغيرات التابعة لقرارات الاستثمار وهي معدل دوران السهم ومعدل دوران الأصول. وتم أخذ عينة من (32) شركة صناعية للفترة من 2000 الى 2009م. وتوصلت الدراسة الى نتائج أهمها أن هناك أثراً ذا دلالة إحصائية لدورة تحويل النقدية والتدفقات النقدية على كل من معدل دوران السهم ومعدل دوران الأصول. وكذلك لم يظهر أثر ذو دلالة إحصائية لهامش التدفق النقدي في معدل دوران الأصول وظهر له أثر في معدل دوران السهم. وأيضاً ظهر أثر ذو دلالة إحصائية لمخاطر السيولة في معدل دوران الأصول والسهم. وأوصت الدراسة بتوصيات أهمها الاهتمام بالتدفق النقدي الناتج من الأنشطة التشغيلية لما له من أثر في قرارات الإقراض والاستثمار. وكذلك الأخذ بعين الاعتبار معدل دوران السهم والأصول كمقياس أساس لنشاط الشركات الاستثمارية وكفاءتها في اتخاذ القرارات الاستثمارية.

10. دراسة: (Atiya, Halima, & Aloun, Mohammed Lamine. (2020))

من اهداف الدراسة التعرف على الإطار المفاهيمي المتعلق بالمعلومات المحاسبية بوصفها من العوامل المؤثرة في حركة الأسواق المالية. حيث بينت أثرها على اتخاذ القرار الاستثماري داخل سوق المال، وأن المستثمر يحتاج في ترشيد قراره الاستثماري إلى إدارة فاعلة تستطيع تقييم عوائد الأسهم ولديها القدرة على بناء محافظ استثمارية تحقق عائد مناسب، كذلك الى الحاجة الى معرفة العوامل المؤثرة في تحديد عوائد الأسهم في السوق المالية. وأهم نتائج الدراسة أن المتعاملين الاقتصاديين يغيرون من المعلومات المحاسبية أكثر كلما كانت دقيقة متاحة في الوقت المناسبة لكافة الأطراف بالتساوي ومعدة بدون لبس أو تزوير أو تلاعب أو

قصور، وهو ما يساعد على اجراء المقارنات بين الفرص الاستثمارية المتاحة الأمر الذي يساعد في عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية.

11. دراسة: (Aba Alkhail, Bandar bin Ahmed, & Abu Alfotouh, Yahya Abdul Ghani. (2010)).

هدف البحث الى التعرف على العوامل المؤثرة في جذب الاستثمار المباشر ومدى توافرها في المملكة العربية السعودية. واستخدم الباحث وسيلة الاستبانة لجمع البيانات لعينة من المستثمرين في المدن الرئيسة الثلاث (الرياض، وجدة، والدمام). حيث تم ترتيب أولوية هذه العوامل لدى المستثمر. كما تعرف على الاختلافات ذات الدلالة الإحصائية في اراء المستثمرين بحسب نوع المستثمر وبحسب خصائص عينة الدراسة. توصلت الدراسة الى أن أبرز العوامل التي يريد المستثمر السعودي والأجنبي من متخذ القرار أن يعمل على زيادة الاهتمام بها هي مشاركة القطاع الخاص في عملية اتخاذ القرارات ذات العلاقة بالاستثمار، ثم إيجاد نظام محاكم تجارية فعال، وتوحيد الجهة المسؤولة للتعامل مع المستثمر، وتوفير قواعد المعلومات والبنية الأساسية للاستثمار.

العلاقة بين هذه الدراسة والدراسات السابقة:

تناولت بعض الدراسات السابقة استثمارات المغتربين وأثرها من وجهة نظر داخلية توضح المشاكل والمعوقات الاقتصادية والسياسية والأمنية. اعتمدت كل هذه الدراسات على مصادر معلومات ثانوية للوصول الى هذه النتائج، كما أن بعض نتائجها عبارة عن استنتاجات من واقع الملاحظة العامة، ولم تتم في كل هذه الدراسات دراسة ميدانية تستتق أصحاب المصلحة الحقيقيين وهم فئة المغتربين السودانيين. ويأتي تفرد هذه الدراسة في أنها اتخذت من المغتربين العاملين في دول الخليج العربي مجتمعا للدراسة. وبذلك تكون بياناتها الأولية محل ثقة وعمق تصلح للتعرف بصورة أدق على اتجاهات وآراء المغتربين ومدى تأثير العوامل المختلفة في قراراتهم الاستثمارية.

ثانياً: الإطار النظري للدراسة:

2-1 مفهوم الاستثمار: يمكن تعريف الاستثمار من وجهة نظر اقتصادية ومالية. من وجهة نظر النظرية الاقتصادية يعد الاستثمار هو انتاج السلع الإنتاجية التي تستخدم في مزيد من الإنتاج مستقبلاً وليس الاستهلاك. مثل الاستثمار العقاري والصناعي. الاستثمار من وجهة النظر المالية هو شراء الأصول المالية مثل الأسهم والسندات والعقار بهدف زيادة الدخل ونمو قيمة الأصول (Hiriyappa.B.2008). يشير الاستثمار بصورة عامة الى إنفاق الأموال في الأصول المالية والحقيقية. حيث تتشكل ملامح الاستثمار الحقيقية حول المخاطر، والعائد، والأمان، والسيولة، ونمو رأس المال، والاستدامة. ويتطلب قرار الاستثمار تخصيص قدر من الأموال للمخاطرة به. (Al-Rawi, Khaled Wahib. (1999). أما مشاكل الاستثمار فإنها مشكلة اتخاذ القرار في ظل المخاطر وعدم التأكد، وتتمثل في مشاكل فرعية منها: (Stephen2003).

أولاً: مشكلة الاختيار بين البدائل الاستثمارية المختلفة التي تحقق عائداً جاذباً بمخاطر مقبولة وهذا يتطلب قياس العائد وتوقع المخاطر المحتملة. ثانياً: قرار تخصيص قدر معين من رأس المال مع الأخذ في الاعتبار التعرض للمخاطر. ثالثاً: مشكلة التوقيت. وتختص بتوقيت اتخاذ القرار بشأن الاستحواذ على المشروع الاستثماري أو رفضه.

يصنف الاستثمار عموماً إلى أربعة مكونات أساسية، تتمثل في الاستثمار المحلي الخاص والاستثمار العام فضلاً عن الاستثمار الأجنبي المباشر ثم الاستثمار في الأوراق المالية. ويشير الاستثمار المحلي الخاص إلى التكوين الرأسمالي الثابت

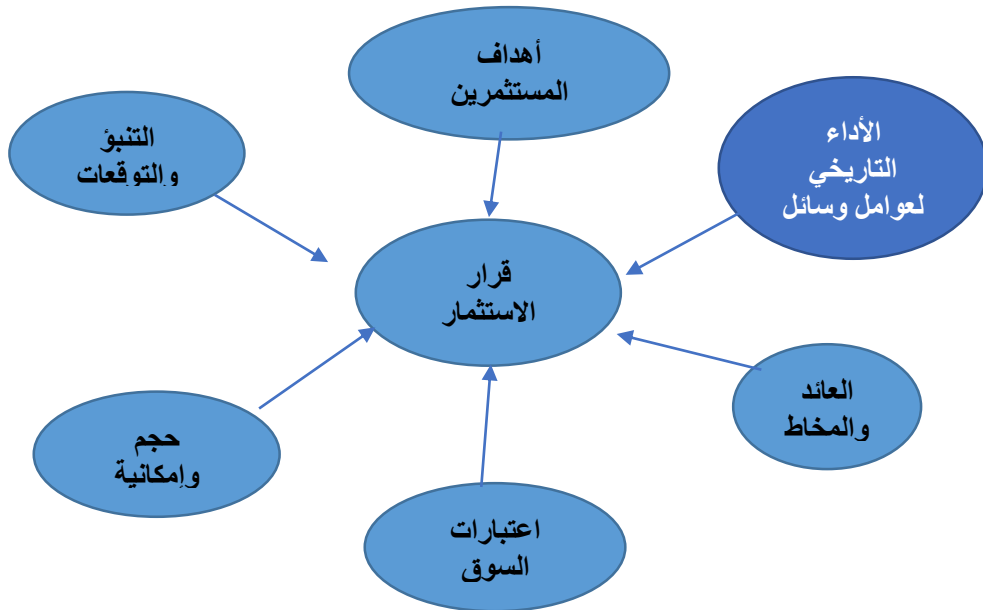
الإجمالي مضافاً إليه التغيير في مستوى المخزون باعتباره إضافة إلى القدرات الإنتاجية. (Naqadi, Ahmed bin Hamed. (2015)).

وتعتبر الأدبيات غنية بالافتراضات حول تقييم أثر القوى المفسرة والعوامل الحاكمة وغيرها من المتغيرات الاقتصادية الكلية الأساسية التي تؤثر في حجم الاستثمار الخاص في أي اقتصاد والتي يمكن تصنيفها على النحو الآتي:

أما تصنيف قرارات الاستثمار فيمكن اعتبار النشاط الاستثماري مرادفاً لقرارات الاستثمار طالما أن الاستثمار هو تخصيص موارد بهدف تحقيق عائد مستقبلي، وأن قرار الاستثمار هو بحث البدائل المختلفة التي من المحتمل أنها تحقق هذا الهدف.

يتم اتخاذ قرار الاستثمار من المستثمرين في بيئة تتأثر بمجموعة من العوامل تؤثر في اتجاهات متخذي القرار. يوضح الشكل (2) بيئة اتخاذ القرار الاستثماري:

شكل رقم (2) بيئة اتخاذ القرار الاستثماري



(Hiriyappa.B.2008)

يتبين من الشكل (2) أن قرارات الاستثمار تتأثر بمجموعة من العوامل الاقتصادية، وهي التي تحدثت عنها النظريات الاقتصادية المختلفة مثل النظرية الكينزية والتي تسمى بنظرية الكفاية الحدية، إذ يرى كينز على أن الحجم الأمثل للاستثمار يتوقف على أسعار الفائدة والكفاية الحدية لرأس المال (Keynes 1936). بينما ترى نظرية المعجل البسيط أن الاستثمار يتناسب إيجاباً مع حجم التغيرات في الدخل والناتج وسميت بالمعجل لأن الاستثمار يحدث بسبب تسارع وتعجل الدخل. كذلك ترى نظرية المعجل المرن أن حجم الاستثمار الحالي يعتمد على الفرق بين الرصيد الأمثل لرأس المال والرصيد السابق من الفترات السابقة، ويرتبط الحجم الأمثل لرأس المال بدوره إيجاباً بزيادة الدخل وتكلفة عنصر العمل، ويرتبط سلباً بسعر الفائدة.

في حين النظرية النيوكلاسيكية أن الاستثمار يرتبط إيجاباً مع مستوى الدخل، وعكسياً مع تكلفة رأس المال (Rahmoni,&others2012).

وقد أظهرت العديد من الدراسات التطبيقية إثر معدل التضخم على الاستثمار، حيث أشارت دراسات في الهند إلى أن الاستثمار الخاص حقق زيادات واسعة نتيجة انخفاض معدل التضخم وسعر الفائدة (Naqadi, Ahmed bin Hamed. 2015).

بينما يضيف آخرون مجموعة عوامل أخرى سياسية واجتماعية. السياسية متمثلة في مدى توفر الاستقرار السياسي الذي يؤثر في توقعات المستثمرين. ومما لا شك فيه أن الاستقرار السياسي يمثل أحد أهم العناصر الأساسية في تحديد بيئة الاستثمار، كما يعتبر عاملاً مهماً ومؤثراً في قرارات المستثمرين. وقد أثبتت دراسة (Sevnson1998) أن عدم الاستقرار السياسي يؤثر سلباً في البنية الأساسية. وشملت الدراسة 101 من الدول النامية خلال الفترة من 1960-1985م وتوصلت إلى نتيجة مفادها تراجع الاستثمار الخاص بسبب عدم الاستقرار السياسي. (Rahmoni,&others2012).

كذلك يتأثر قرار الاستثمار بالعوامل الاجتماعية حيث أن المستثمر كائن بشري يتأثر بمحيطه الاجتماعي وبيئته.

من جهة أخرى يمكن تصنيف قرار المستثمر على مستويين: المستوى الاستراتيجي والمستوى التكتيكي. يرتبط القرار الاستراتيجي بأهداف السياسة العامة، اختيار مجال الاستثمار وتخصيص الموارد لهذا المجال المختار. القرار التكتيكي يرتبط بتنفيذ القرار الاستراتيجي عبر وسيط استثماري، هذه القرارات تدور حول اختيار قطاع الوسيط الاستثماري واختيار المشروع الاستثماري الفردي من هذا القطاع. ((Hargitay, 2003)).

2-2-2 المغتربون السودانيون واستثماراتهم:

لم يعرف السودانيون الهجرة الى الخارج بأعداد كبيرة إلا في منتصف سبعينات القرن الماضي، وما قبلها كانت هجرات فردية بأعداد قليلة، وكانت بدايات خروج السودانيين للخارج وخاصة الى دول الخليج العربي لأسباب داخلية وخارجية، من الأسباب الداخلية تدهور الاقتصاد السوداني بداية السبعينيات وتبني الدولة سياسات صندوق النقد الدولي بتخفيض قيمة الجنيه السوداني، كذلك الصراعات السياسية الداخلية كانت دافعا لكثير من المتعلمين للخروج خارج البلاد. أما الأسباب الخارجية فمنها أن الفترة نفسها شهدت طفرة بترولية كبيرة في دول الخليج العربي وارتفاع أسعار النفط بعد أزمة النفط العالمية في العام 1973، والتطور الكبير الذي شهدته اقتصاديات دول الخليج العربي مما اظهر نقصاً كبيراً في الكوادر المدربة والمتعلمة لتوازي هذه النهضة الكبيرة، وبذلك توفر للسودانيين فرص عمل بأجور أعلى ومستوى معيشة أفضل.

تتميز هجرة السودانيين للخارج بأنها هجرات فردية وليست جماعية، كما أنها مؤقتة وليست دائمة. بلغت الهجرة أوجها في الثمانينيات، ثم تناقصت بداية التسعينيات بسبب موقف الحكومة السودانية من حرب الخليج الثانية. ثم عادت مرة أخرى للارتفاع في منتصف التسعينيات. وشهدت تراجعاً في الفترة من 2000 الى

2010م بعد استقرار الاقتصاد السوداني واستقرار أسعار الصرف في هذه الفترة. ثم أخيراً بدأت الهجرة في الارتفاع بأعداد كبيرة بعد انفصال جنوب السودان وما صاحبه من تداعيات اقتصادية سلبية أثرت في مجمل الأوضاع الاقتصادية وأدت إلى انخفاض كبير في قيمة العملة السودانية. كما شهدت الفترة نفسها هجرة نوعية لأساتذة الجامعات والأطباء بأعداد كبيرة خاصة إلى المملكة العربية السعودية وكانت هذه المرة هجرات نوعية لكفاءات ذات مستوى تعليمي مرتفع.

2-3 حجم المغتربين:

يقدر البنك الدولي في العام 2013م عدد المهاجرين السودانيين بـ 1.8 مليون، بينما تشير تقديرات محلية إلى أن عددهم حوالي 4 مليون. بلغت ذروتها في العام 2013 حيث هاجر في هذا العام 105,435 علماً أن مجمل من هاجروا في الفترة من 2008-2012 بلغ 2929,997 مهاجراً. بينهم 2,732 أستاذاً جامعياً (92%) منهم إلى المملكة العربية السعودية) وأكثر من 6 آلاف طبيب للسعودية وحدها. أهم وجهات ومقاصد المغتربين السودانيين هي الخليج العربي حيث احتلت المملكة العربية السعودية نسبة 87%، ثم ليبيا 4.6%، الإمارات 2.9%، قطر 2.4% الكويت 2%. أما أكثر الدول الغربية استقبلاً للمهاجرين السودانيين هي كندا (30 ألف)، ثم ألمانيا 9 آلاف وبريطانيا 5300 وأمريكا 5 ألف مهاجر. في الدول الآسيوية غير العربية هناك حوالي 5 آلاف في ماليزيا. بصورة عامة فإن منطقة الخليج العربي تتأثر بنسبة 63% من العدد الإجمالي للمغتربين السودانيين. 32.5% منهم جامعيون، ونسبة النساء بينهم 37.3%. (Madawi, Siddiq Mohammed Ahmed. (2016)

وتشير أحدث تقديرات جهاز شؤون السودانيين العاملين في الخارج الى أن أعداد السودانيين المغتربين بالخارج خلال الفترة 1998-2022م بلغ 10 مليون مهاجر في العالم منهم 950 ألف مهاجر سوداني بالسعودية. (SUNA,2024).

وبحسب بنك السودان المركزي فإن حجم تحويلات المغتربين عبر النظام المصرفي للعام 2018 كانت دون 271 مليون دولار، مما يؤكد زيادة حجم تحويلات المغتربين التي تتم خارج الجهاز المصرفي.

كما أشارت تقارير من جهات رسمية إلى أن حجم الكتلة النقدية للسودانيين في الخارج بلغ ما يقرب من 6 مليارات دولار، ويؤكد بنك السودان المركزي أن الكتلة النقدية خارج الجهاز المصرفي تقدر بحوالي 354 مليار جنيه، نسبة كبيرة منها تمت عبر السوق الموازي. حيث أن غالبية المغتربين السودانيين يقومون بإجراء التحويل عن طريق وسطاء خارج النظام المصرفي الرسمي، بسبب فارق السعر الرسمي عن السوق الموازي. (Izirik, Khaled Al-Balloula. 2020).

غير أن المهم ليس فقط تحويلات المغتربين، بل المهم حجم استثماراتهم، لأن التحويلات في غالبها تكون لمقابلة مصروفات جارية لعوائلهم. بينما المهم حجم مساهمتهم في نمو حجم الاستثمارات وزيادة الدخل القومي. ولم تقف كل التقارير الرسمية على الفصل بين تحويلات المغتربين وبين استثماراتهم. ولا يُعرف بالضبط كم من هذه التحويلات كانت ادخارا وتحولت الى استثمار وكم منها ذهبت للاستهلاك.

لتشجيع الاستثمار حدثت الدولة من قانون الاستثمار وصدر قانون تشجيع الاستثمار القومي للعام 2013م، حيث حدد مجلساً أعلى للاستثمار كسلطة عليا مسؤولة عن وضع الخطط والسياسات، وتعيين رئيس الجهاز القومي للاستثمار مقررًا للمجلس الأعلى. كما ألزم القانون أجهزة الاستثمار بإنشاء نظام النافذة الواحدة لتسهيل إجراءات وعمليات الاستثمار. وفيما يخص الضمانات لم يميز القانون بين المستثمر الأجنبي والوطني ويمنح كليهما الضمانات اللازمة بالتساوي. كذلك نص القانون على

إعفاءات إضافية علاوة على الإعفاءات النمطية السابقة. كإعفاء واردات المشاريع الاستثمارية من التجهيزات الرأسمالية من ضريبة القيمة المضافة. كذلك نص القانون على بعض الإعفاءات من الرسوم الجمركية غير الوارد في التعريفات الجمركية، في جانب وسائل النقل هناك إعفاء كامل من الرسوم الجمركية المفروضة عليها. وفي جانب الضرائب يوفر القانون تشجيعاً للمستثمر عبر تخفيض فئات الضريبة على بعض القطاعات وإعفاء أخرى، حيث يتمتع القطاع الزراعي بإعفاء كامل من ضريبة أرباح الأعمال بينما تخضع أرباح أعمال القطاع الصناعي الى ضريبة 10%، والقطاع الخدمي 15%. (Shawer, Ahmed Mahjoub. (2012).

ثالثاً: الإطار العملي للدراسة:

شملت الدراسة عينة عشوائية بسيطة من المغتربين السودانيين في منطقة الخليج العربي، حيث تم توزيع الاستبانة الكترونياً. وتم الحصول على عدد (212) مسترداً منها. وتم استخدام برنامج (SPSS) لتحليل البيانات.

3-1 صدق وثبات العينة:

المقصود بصدق وثبات الاستبانة ما إذا كانت أسئلة الاستبانة تقيس ما وُضعت لقياسه وقد تأكد الباحث من الصدق الداخلي للاستبانة. أيضاً يقصد بثبات الاستبانة أن نصل إلى نفس النتائج إذا تم توزيع الاستبانة مرة أخرى تحت نفس الشروط والظروف. أي استقرار في نتائج الاستبانة وعدم تغييرها بشكل كبير إذا ما تم إعادة توزيعها على أفراد العينة مرات أخرى. وقد تم التحقق من الثبات باستخدام معامل ألفا كرو نباخ كما في الجدول التالي:

جدول رقم (1) معامل ألفا كرو نباخ لقياس ثبات الاستبانة

م	المجال	عدد الفقرات	معامل ألفا كرو نباخ
1	العوامل الاقتصادية المؤثرة في قرارات الاستثمار	6	0.941
2	العوامل السياسية والأمنية المؤثرة في قرارات الاستثمار	6	0.742
3	العوامل الأخرى (اجتماعية، بنية تحتية، البيئية) المؤثرة في قرارات الاستثمار	7	0.742
4	قرارات الاستثمار	10	0.678
	جميع مجالات الاستبانة	29	0.761

المصدر: اعداد الباحث عبر تحليل SPSS

من الجدول رقم (1) نجد ان قيمة معامل ألفا كرو نباخ لكل مجالات العينة تقع بين (0.941 - 0.761)، في حين كان قيمة المعامل لجميع فقرات الاستبانة (0.761). مما يعني الثبات الداخلي لأسئلة الاستبانة وقدرتها على القياس. وبذلك تصبح النتائج ذات درجة اعتمادية عالية يمكن الاعتماد عليها في تحقيق أهداف الدراسة.

3-2 قياس كفاية العينات:

وفقاً لقاعدة (kaiser1974) فإن الحد الأدنى المقبول لقيمة (KMO) هو (0.5) لجعل العينة ملائمة للدراسة. يوضح الجدول الآتي قيمة المعامل.

جدول رقم (2) KMO and Bartlett's Test

Kaiser–Meyer–Olkin Measure of Sampling Adequacy.		874.
Bartlett's Test of Sphericity	Approx. Chi-Square	2920.8
	Df	406
	Sig.	.000

المصدر: اعداد الباحث من برنامج SPSS

من الجدول رقم (2) نجد أن قيمة **KMO** بلغت (0.874) وهي أكبر من (0.5) وبذلك يمكن القول إن عينة الدراسة كافية وملائمة للدراسة.

3-3 التحليل الوصفي:

3-3-1 تحليل البيانات الشخصية لعينة الدراسة:

جدول رقم (3) التوزيع حسب النوع

النسبة المئوية	العدد	النوع
85.4	181	ذكر
14.6	31	أنثى
100	212	المجموع

المصدر: تحليل الاستبانة عبر برنامج SPSS

من الجدول رقم (3) نجد أن نسبة الذكور بلغت 85.4% وهي النسبة الأكبر، وذلك يتماشى مع العدد الكلي للمغتربين حيث أن عدد الذكور اجمالاً أكبر من الإناث في المغتربين السودانيين في دول الخليج العربي. إلا أن وجود نسبة 14.6% من الاناث يوضح تغييراً نوعياً في جنس المغتربين ويمثل تزايداً في عدد العاملات بالخارج من الاناث.

جدول رقم (4) الفئات العمرية

النسبة المئوية	العدد	الفئة العمرية
3.8	8	أقل من 30 سنة
21.7	46	من 30 الى أقل من 40 سنة
33.5	71	من 40 إلى أقل من 50 سنة
41	87	50 سنة فأكثر
100	212	المجموع

المصدر: تحليل الاستبانة عبر برنامج SPSS

من جدول رقم (4) نجد أن النسبة الأكبر من المغتربين كانت في الفئة العمرية أكبر من 50 سنة، تليها الفئة بين (40- أقل من 50)، بينما النسبة الأقل هي الفئة العمرية أقل من 30 سنة. ويمكن أن نعزو سبب تدنى الفئة العمرية أقل من 30 سنة الى أن النسبة الأكبر من المغتربين تكون من الجامعيين. وسيوضح ذلك من خلال دراسة المستوى التعليمي وعدد سنوات الخبرة.

جدول رقم (5) مستوى الدخل بالدولار الأمريكي

النسبة المئوية	العدد	مستوى الدخل
20.3	43	أقل من 1000 دولار
33	70	من 1000 - أقل من 2000 دولار
21.2	45	من 2000 إلى أقل من 3000 دولار
25.5	54	من 3000 دولار فأكثر
100	212	المجموع

المصدر: تحليل الاستبانة عبر برنامج SPSS

من الجدول رقم (5) نجد أن النسبة الأكبر من المغتربين السودانيين يتراوح مستوى دخلهم بين 1000 - 2000 دولار امريكي بنسبة (33%)، تليها فئة أكبر من 3000 دولار بنسبة (25.5%)، بما يعكس ارتفاعا نسبيا في مستويات دخول المغتربين السودانيين في دول الخليج العربي مما يؤهلهم لتحقيق مستويات ادخار مناسبة تمكنهم من التفكير في استثمارها فيما بعد. وهذه النتيجة تختلف مع نتيجة (صالح، احمد ال تجاني 2011) التي تقول بضعف رواتب المغتربين السودانيين.

جدول رقم (6) المستوى التعليمي

النسبة المئوية%	العدد	المستوى التعليمي
8	17	ثانوي فأقل
36.3	77	جامعي
55.7	116	فوق الجامعي
100	212	المجموع

المصدر: تحليل الاستبانة عبر برنامج SPSS

من الجدول رقم (6) نجد أن النسبة الأكبر للمستوى التعليمي تمثلها فئة فوق الجامعي بنسبة (55.7%)، بينما النسبة الأقل للمستوى التعليمي ثانوي فأقل مما يؤكد ما ذهبنا اليه عند تحليل الفئة العمرية في الجدول رقم (4). ومما يشير إلى التحولات النوعية التي حدثت في فئات المغتربين السودانيين خلال السنوات الأخيرة، حيث تشير التقارير إلى ارتفاع نسبة هجرة الأطباء وأستاذة الجامعات الى منطقة الخليج العربي. وهو تحول نوعي في طبيعة المغتربين. وهذه النتائج تتوافق مع نتائج الجدول رقم (5) والتي تشير الى ارتفاع نسبي في مستويات دخول المغتربين السودانيين. كذلك الجدول رقم (4) الذي يشير الى ارتفاع نسبي في معدلات أعمار المغتربين.

جدول رقم (7) عدد سنوات الاغتراب

عدد سنوات الاغتراب	العدد	النسبة المئوية
أقل من 5 سنوات	39	18.4
من 5 سنوات إلى أقل من 10 سنوات	47	22.2
من 10 سنوات إلى أقل من 15 سنة	56	26.4
15 سنة فأكثر	70	33
المجموع	212	100

المصدر: تحليل الاستبانة عبر برنامج SPSS

من الجدول رقم (7) يتضح أن النسبة الأكبر لسنوات الاغتراب كانت لمن أمضوا أكثر من 15 سنة بنسبة (33%)، تليها الفئة ممن أمضوا أكثر من 10 سنوات واقل من 15 سنة، بينما النسبة الأقل لمن أمضوا أقل من 5 سنوات (18.4%). وبقراءة طول فترة الاغتراب مقرونة مع مستويات الدخل التي تم تناولها سابقاً فإنه يمكن القول إن حجم الاستثمارات يجب أن يكون كبيراً وذا أثر في الاقتصاد القومي السوداني لما

يتوفر لهذه الفئة من ادخار على مدى سنوات طويلة ومن المنطقي أن يتحول الى استثمار. ومن ثم فان قرارات الاستثمار تشغل حيزاً كبيراً من تفكير المغتربين السودانيين.

3-2 التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة:

أولاً: محور العوامل الاقتصادية المؤثرة في قرارات الاستثمار:

جدول رقم (8) العوامل الاقتصادية

ت	أسئلة المحور	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري
1	أهتم بدراسة عوائد الاستثمار	212	4.09	0.86
2	اضع اهتمام لدراسة السوق	212	4.12	0.79
3	معدل التضخم عامل مؤثر في القرار الاستثماري	212	4.41	0.79
4	أقوم بإجراء المقارنة بين العائد وتكلفة رأس المال	212	4.26	0.78
5	حجم وإمكانية توفر المدخرات تؤثر في القرار الاستثماري	212	4.33	0.82
6	أضع أولوية للمحافظة على رأس المال من المخاطر حت لو كان العائد ضعيفاً	212	4.26	0.87
			4.25	0.55

المصدر: تحليل الاستبانة عبر برنامج SPSS

من الجدول رقم (8) يتضح أن متوسط إجابات المستثمرين تميل الى الاهتمام بالعوامل الاقتصادية، حيث أن توزيع الإجابات ينحصر بين 1-5. وبما أن المتوسط العام بلغ (4.25) فان النسبة الأكبر من المستثمرين تولي اهتمام للعوامل الاقتصادية في اتخاذ القرارات الاستثمارية. حيث كانت النسبة الأكبر داخل المحور لعامل التضخم، تليها حجم وإمكانية توفر المدخرات، والنسبة الأقل عوائد الاستثمار.

ثانياً: محور العوامل السياسية والأمنية:

جدول رقم (9) العوامل السياسية والأمنية

م	أسئلة المحور	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري
1	توفر الدولة عوامل جذب محفزة للمغتربين على الاستثمار	212	2.84	1.38
2	تتوفر بيئة سياسية مستقرة تساعد على الاستثمار	212	2.97	1.41
3	توجد قوانين تسهل عمليات الاستثمار	212	2.99	1.38
4	توفر الجهات الرسمية ضمانات مستقبلية للاستثمار	212	2.89	1.28
5	المقومات الأمنية المتوفرة تساعد على الاستثمار	212	3.09	1.45
6	لا تحدث تغييرات بصور مفاجئة تؤثر في الاستثمار	212	2.88	1.24
	المتوسط للمحور		2.95	1.17

المصدر: تحليل الاستبانة عبر برنامج SPSS

من الجدول رقم (9) يتضح أن العوامل السياسية والأمنية غير مرضية لرغبات المستثمرين، حيث بلغ متوسط المحور (2.95)، وبمقارنته مع العوامل الاقتصادية نجد نسبة التأثير أقل. مما سبق يمكن القول إن الظروف والعوامل السياسية والأمنية غير مواتية للاستثمار في رأي المغتربين السودانيين. ومن واقع متوسط إجابات المغتربين يتبين أن العوامل السياسية والأمنية تؤثر سلباً على قرارات الاستثمار لديهم، وهو ما يتفق مع نتيجة (sevnson1998).

ثالثاً: محور العوامل الاجتماعية والبيئية:

جدول رقم (10) العوامل الاجتماعية والبيئية

م	أسئلة المحور	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري
1	تتوفر بيئة جيدة للاستثمار من موارد وفرص	212	3.49	1.20
2	تتوفر بيانات تحتية تساعد على الاستثمار	212	3.15	1.38
3	جهاز شؤون السودانيين العاملين بالخارج يهتم بمساعدة المغتربين بشأن الاستثمار	212	2.32	1.04
	مصادر المعلومات الرسمية الموثوقة متوفرة	212	2.83	1.22
	مصادر المعلومات من المعارف والأصدقاء توفر معلومات مؤثرة	212	3.69	0.92
	الالتزامات الاجتماعية غير المتوقعة تعيق التخطيط المالي	212	4.09	0.89
	أفضل الاستثمار في محيطي الاجتماعي	212	3.44	0.99
	المتوسط للمحور		3.29	0.68

المصدر: تحليل الاستبانة عبر برنامج SPSS

من الجدول رقم (10) نجد أن متوسط المحور كان (3.29) حيث تباينت بين (2.3 - 4.09)، حيث أن أغلب المغتربين يرون أن دور جهاز شؤون السودانيين العاملين بالخارج ضعيف فيما يخص الاستثمار. كما أن البنات التحتية وقوانين الاستثمار لا تساعد على الاستثمار وهذا يتفق مع نتيجة دراسة (الورد، عبد الحميد 2018). كذلك يتضح اعتمادهم على مصادر المعلومات من المعارف والأصدقاء أكثر من المصادر الرسمية. وتشكل الالتزامات الاجتماعية عائقاً أمام التخطيط المالي. كما يتضح أن العوامل الاجتماعية مؤثرة في قرار الاستثمار بتوفير مصدر للمعلومات، وتفضيل إلى حد ما للاستثمار في المحيط الاجتماعي، وهو ما يتفق مع

نتيجة (النجار، حسن 2017) التي تقول إن العوامل السلوكية (عامل القطيع) تؤثر في قرارات الاستثمار.

رابعاً: محور قرارات الاستثمار

جدول رقم (11)

قرارات الاستثمار

م	أسئلة المحور	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري
1.	أفضل الاستثمار عن الاحتفاظ بمدخراتي في شكل عملات اجنبية	212	3.56	1.07
2.	أفضل الاستثمار الإنتاجي عن المالي (مثل الأسهم والسندات)	212	3.49	1.04
3.	أرى أن الاستثمار داخل البلاد مناسب لي أكثر من خارجها	212	3.29	1.14
4.	أميل الى الاستثمار العقاري	212	3.77	1.02
5.	أفضل الاستثمار الصناعي	212	3.09	0.94
6.	لدي اهتمام بالاستثمار الزراعي	212	3.65	0.99
7.	أجد أن الاستثمار التجاري خيار جيد	212	3.65	0.93
8.	أهتم بالاستثمار في مجال النقل	212	3.02	0.97
9.	لدي اهتمام بالاستثمار في السهم والسندات	212	2.90	1.04
10	أفضل استثمار أموالتي في شكل ودائع مصرفية	212	2.82	1.18
المتوسط للمحور			3.39	0.48

المصدر: تحليل الاستبانة عبر برنامج SPSS

من الجدول رقم (11) يتضح أن تفضيلات قرارات المستثمرين تميل إلى الاستثمار المباشر أكثر من الاستثمار المالي. كما أنها في الاستثمار المباشر تميل أكثر إلى الاستثمار العقاري (3.77) كأعلى متوسط وهذه النتيجة تتفق مع نتيجة دراسة (Adawi, Ahmed Rifaat. (2012) وتختلف مع نتيجة (Saleh, Ahmed Al-Tijani. (2011)). التي تقول إن استثمارات المغتربين تركزت بصورة أكبر في قطاع الخدمات والنقل. بينما لا يميلون إلى استثمار أموالهم في شكل ودائع مصرفية (2.82) مما يعكس ضعف دور الجهاز المصرفي في توفير مواعين استثمارية جاذبة للمغتربين وهو ما يتفق مع نتيجة دراسة (Adawi, Ahmed Rifaat. (2012)). كذلك ضعف دور سوق المال في اجتذاب استثمارات المغتربين.

3-4 اختبار الفرضيات:

الفرضية الرئيسة:

"هناك علاقة بين تأثير العوامل مجتمعة (الاقتصادية، السياسية والأمنية، الاجتماعية والبيئية) في قرارات الاستثمار لدى المغتربين السودانيين في المملكة العربية السعودية".

جدول رقم (12) يوضح الانحدار المتعدد العلاقة بين العوامل (الاقتصادية،

السياسية والأمنية، الاجتماعية والبيئية) وقرارات الاستثمار

معامل الانحدار	اختبار (t)	القيمة الاحتمالية sig	التفسير
$\hat{B}_0$	1.586	6.768	0.000
$\hat{B}_1$	0.113	2.301	0.022
$\hat{B}_2$	0.020-	0.566-	0.572
$\hat{B}_3$	0.422	7.088	0.000
معامل الارتباط (R)	0.596		
معامل التحديد (R^2)	0.355		
اختبار (F)	38.121		النموذج معنوي
معادلة الانحدار المقدرة	$\hat{Y} = 1.586 + 0.113x_1 - 0.020x_2 + 0.422x_3$		

المصدر: تحليل الاستبانة عبر برنامج SPSS

*حيث:

Y: المتغير التابع (قرارات الاستثمار).

x_1 : المتغير المستقل (العوامل الاقتصادية).

x_2 : المتغير المستقل (العوامل السياسية والأمنية).

x_3 : المتغير المستقل (العوامل الاجتماعية والبيئية).

يوضح الجدول رقم (12) نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد لقياس تأثير

المتغيرات المستقلة (العوامل الاقتصادية، السياسية والأمنية، الاجتماعية والبيئية)

والمتغير التابع (قرارات الاستثمار).

أظهرت نتائج التقدير وجود ارتباط طردي قوي بين العوامل (العوامل الاقتصادية، والعوامل الاجتماعية والبيئية) وقرارات الاستثمار، وارتباط سلبي ضعيف بين المتغير (العوامل السياسية والأمنية) وقرارات الاستثمار وهذا يتفق مع النتيجة التي تم التوصل إليها في التحليل الوصفي لمحور العوامل السياسية والأمنية في الجدول رقم (9) ومتوسط إجابات المغتربين. وهي نتيجة منطقية نسبة لتوقيت الدراسة المتزامن مع الإضرابات السياسية والأمنية التي يشهدها السودان.

بجانب ذلك بلغت قيمة معامل الارتباط المتعدد للمتغيرات مجتمعة (0.596)، مما يشير الى علاقة طردية قوية للمتغيرات مجتمعة.

بلغت قيمة معامل التحديد (0.355) وهذه القيمة تدل على ان المتغيرات مجتمعة (العوامل الاقتصادية، السياسية والأمنية، الاجتماعية والبيئية) كمتغيرات مستقلة تفسر (36%) من قرارات الاستثمار.

نموذج الانحدار المتعدد معنوي حيث بلغت قيمة (f) (38.121)، وهي دالة على مستوى دلالة (0.000).

من النتائج أعلاه نجد أن معاملات B معنوية لكل من العوامل الاقتصادية والعوامل (الاجتماعية والبيئية) حيث بلغت قيمة (t) المحسوبة لها (2.301، 7.088 على التوالي) وهي عند مستوى معنوية (0.022، 0.000 على التوالي) بما يجعلها معنوية. كما ان معامل B للعوامل السياسية والأمنية غير معنوية حيث بلغت قيمة t المحسوبة (-566.0) عند مستوى معنوية (0.572) وهي أكبر من مستوى الدلالة (0.05)، وهذه النتيجة تدل على وجود إثـر ذي دلالة إحصائية بين المتغيرات المستقلة (العوامل الاقتصادية والعوامل الاجتماعية والبيئية) في المتغير التابع (قرارات الاستثمار). وكذلك عدم وجود أثر ذي دلالة إحصائية للمتغير المستقل العوامل السياسية والأمنية وقرارات الاستثمار.

كذلك بالنظر الى قيمة معاملات B نجد ان أثر العوامل الاجتماعية والبيئية أقوى من أثر العوامل الاقتصادية حيث أن قيمة المعامل للأولى بلغت (0.422) وللثانية (0.113).

الفرضيات الفرعية:

الفرضية الفرعية الاولى: "هناك علاقة بين العوامل الاقتصادية وقرارات الاستثمار":
من الجدول رقم (12) وبالنظر الى إشارة قيمة معامل (B_1) للمحور الاقتصادي (0.113) نجد أن هناك علاقة طردية ضعيفة للعوامل الاقتصادية مع قرارات الاستثمار.

كذلك بلغت قيمة (t) المحسوبة لها (2.301) وهي عند مستوى معنوية (0.022). وبذلك تكون هناك علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية. وبالتالي نرفض فرض عدم ونقبل الفرض البديل الذي ينص على وجود علاقة بين العوامل الاقتصادية وقرارات الاستثمار.

الفرضية الفرعية الثانية: "هناك علاقة بين العوامل السياسية والأمنية وقرارات الاستثمار":

من الجدول رقم (12) وبالنظر الى إشارة قيمة معامل B_2 للمحور العوامل السياسية والأمنية (-0.020) نجد أن هناك علاقة عكسية ضعيفة للعوامل السياسية والأمنية مع قرارات الاستثمار. حيث بلغت قيمة (t) المحسوبة (-0.566) عند مستوى معنوية (0.572) بما يجعلها غير معنوية. وبذلك نرفض الفرض البديل الذي ينص على وجود علاقة بين العوامل السياسية والأمنية وقرارات الاستثمار ونقبل فرض عدم.

الفرضية الفرعية الثالثة: "هناك علاقة بين العوامل الاجتماعية والبيئية وقرارات الاستثمار":

من الجدول رقم (12) وبالنظر الى إشارة قيمة معامل B_3 للمحور العوامل الاجتماعية والبيئية (0.422) نجد أن هناك علاقة طردية قوية للعوامل الاجتماعية والبيئية مع قرارات الاستثمار. حيث بلغت قيمة (t) المحسوبة (7.088) عند مستوى معنوية (0.000) بما يجعلها معنوية وبذلك نرفض فرض عدم ونقبل الفرض البديل الذي ينص على وجود علاقة بين العوامل الاجتماعية والبيئية وقرارات الاستثمار.

الاستنتاجات:

1. توجد علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية بين العوامل المؤثرة في قرارات الاستثمار (الاقتصادية، السياسية والأمنية، الاجتماعية والبيئية) كمتغيرات مستقلة و(قرارات الاستثمار) كمتغير تابع.
2. توجد علاقة موجبة ضعيفة بين العوامل الاقتصادية وقرارات الاستثمار.
3. لا توجد علاقة بين العوامل السياسية والأمنية وقرارات الاستثمار.
4. توجد علاقة موجبة قوية بين العوامل الاجتماعية والبيئية وقرارات الاستثمار.
5. تأثير العوامل الاجتماعية والبيئية يعتبر الأقوى من بين العوامل المؤثرة على قرارات الاستثمار.
6. في العوامل الاقتصادية يولي المستثمرون أهمية أكبر لعامل التضخم عند اتخاذ قراراتهم الاستثمارية.
7. هناك تغيير نوعي في تركيبة فئات المغتربين حيث ازداد عدد المغتربين الحاصلين على مؤهلات علمية عليا، وارتفعت مستويات دخولهم تبعاً لذلك. ويعزى ذلك للهجرة الكبيرة في قطاعات المهن الطبية وأساتذة الجامعات.
8. العوامل السياسية والأمنية غير مواتية للتحفيز على الاستثمار.
9. في العوامل الاجتماعية والبيئية تشكل الالتزامات الاجتماعية عائقاً أمام اتخاذ القرارات الاستثمارية.
10. يميل المغتربون السودانيون في دول الخليج العربي الى استثمار أموالهم في مجالات الاستثمار الحقيقي. خاصة في المجال العقاري.
11. لا يولي المغتربون أهمية كبيرة للاستثمار المالي سواء في سوق المال أم في شكل ودائع مصرفية.

التوصيات:

توصي الدراسة بالآتي:

1. العمل على تحسين البيئة السياسية والأمنية حتى تكون سبباً في جذب استثمارات المغتربين السودانيين في دول الخليج العربي.
2. العمل على ترقية البنيات التحتية وتوفير المعلومات عبر القنوات الرسمية لتسهيل الاستثمار.
3. تفعيل دور جهاز شؤون السودانيين العاملين في الخارج فيما يخص استثمارات المغتربين.
4. أن تولي الدولة اهتماماً أكثر بالعوامل الاجتماعية والبيئية باعتبارها الأكثر تأثيراً في قرارات الاستثمار لدى فئة المغتربين في دول الخليج العربي.
5. العمل على ابتكار حلول تزيد من فعالية الجهاز المصرفي في استثمار أموال المغتربين مثل ابتكار استثمارات بالعملة الأجنبية وتوفير الضمانات الكافية لفترة زمنية تكفي لخلق ثقة في الجهاز المصرفي. وفتح نوافذ أو فروع بالخارج للمصارف السودانية الاستثمارية المتخصصة.
6. تطوير أسواق المال حتى تكون خياراً مناسباً لاجتذاب استثمارات المغتربين.
7. توفير مشاريع عقارية جماعية للمغتربين بمواصفات جيدة باعتبار أن القطاع العقاري هو المجال المفضل لدى فئة المغتربين.
8. العمل على تطوير مجالات الاستثمار غير العقاري لتناسب مع ظروف المغتربين.

الدراسات المستقبلية:

تقترح الدراسة عددا من الدراسات المستقبلية لإكمال الرؤية حول قرارات الاستثمار والعوامل المؤثرة فيها كالآتي:

1. دراسة المتغيرات المستقلة لهذه الدراسة بمجتمع اخر، وكذلك دراسة مقارنة لعدد من مغتربي الدول العربية.
2. دراسة نفس متغيرات الدراسة بالتطبيق على المغتربين السودانيين بمناطق أخرى مثل أوروبا.
3. دراسة متعمقة أكثر لكل محور من محاور هذه الدراسة، مثل دراسة إثر العوامل الاقتصادية في قرارات الاستثمار منفردة بصورة أعمق وتحليل تفصيلي كذلك لبقية المحاور.

المصادر:

1. Aba Alkhail, Bandar bin Ahmed, & Abu Alfotouh, Yahya Abdul Ghani. (2010). Factors Influencing National and Foreign Direct Investment in Saudi Arabia: A Field Study. *Gulf and Arabian Peninsula Studies Journal*, 36(139), 349–396.
2. Abu Rashed, Aseel Jamal, & Al-Hamouri, Qasim Mohammed Nazzal. (2016). The Effect of Remittances on Investment in the Real Estate Market in Jordan: An Applied Study for the Period 1990–2016 (Unpublished Master's Thesis). Yarmouk University, Irbid.
3. Adawi, Ahmed Rifaat. (2012). Developing Fiscal and Monetary Policies to Attract Sudanese Expatriates' Investments. *Migration Horizons Journal*, (9), 23–30.
4. Al-Najjar, Jameel Hassan. (2017). Behavioral Factors Determining Individual Investors' Decisions and Their Impact on Portfolio Performance: An Analytical Study of the Palestine Stock Exchange. *Arab American University Journal*, 3(2), 109–153.
5. Al-Rawi, Khaled Wahib. (1999). *Investment*. Dar Al-Maysarah Publishing, 1st Edition.
6. Atiya, Halima, & Aloun, Mohammed Lamine. (2020). The Role of Financial Investment Determinants in Making Investment Decisions in the Financial Market. *Al-Manhal Economic Journal*, 3(25), 2–44.

7. Bierman, Harold Jr & Seymour, Smidt, (1975), *the capital Budgeting Decision*, New York: Macmilan Co, 3ed.
8. Habib, Hebat Mohammed, & Al-Shubairi, Fares Naseef. (2012). *The Impact of Liquidity Management on Investment Decisions in Industrial Companies* (Unpublished Master's Thesis). Arab University of Amman, Amman.
9. Hargitay, S., et al. *Property Investment Decisions: A Quantitative Approach*, Routledge, 2003.
10. Hiriyappa, B. *Investment Management*, New Age International Ltd, 2008.
11. Keynes, J. M. (1936). "The general theory of employment, interest and money". New York: Harcourt, Brace.
12. Labaki, Butros Antoine. (2008). The Role of Lebanese Expatriates in Their Homeland. *The Arab Journal of Sociology-Idafat*, (2), 107–134.
13. Lord, Khaled Ali Abdul-Majeed. (2018). Economics of Migration: Opportunities and Determinants. *Migration Horizons Journal*, (20), 7–39.
14. Madawi, Siddiq Mohammed Ahmed. (2016). Transfers and Investments of Sudanese Migrants: Incentives and Volatility. *Migration Horizons Journal*, (16), 105–113.
15. Naqadi, Ahmed bin Hamed. (2015). Determinants of Private Investment in Saudi Arabia: An Econometric Study for the Period 1985–2013. *The Egyptian Journal of Commercial Studies*, 49(1), 55–85.
16. Rahmoni, Ubaid Saleh, & Al-Madhi, Sarah Abdulaziz. (2021). Determinants of Private Investment in Saudi Arabia. *The Global Journal of Economics and Business*, 10(1), 163–175.
17. Saleh, Ahmed Al-Tijani. (2011). Expatriates' Investments and Their Role in the National Economy. *Migration Horizons Journal*, (6), 40–57.
18. Shower, Ahmed Mahjoub. (2012). The Reality of Expatriates' Investments and Future Prospects. *Migration Horizons Journal*, (9), 7–13.

Articles and websites:

1. Izirik, Khaled Al-Balloula. *Asharq Al-Awsat Newspaper*, May 2020. Retrieved on September 18, 2024, from <https://aawsat.com/home/article/2261856/>.
2. *The Organization for Sudanese Working Abroad Affairs*, Sudan News Agency (SUNA) Forum, September 15, 2024. Retrieved on October 12, 2024, from <https://suna-sd.net/ar>.